



International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/370
للتشر الفوري
٤ أغسطس ٢٠١٥

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع الإمارات العربية المتحدة

في ٢٩ يوليو ٢٠١٥، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع الإمارات العربية المتحدة وأعرب عن تأييده لما ورد في تقييم خبراء الصندوق دون عقد اجتماع لهذا الغرض.^١

وبواصل انخفاض أسعار النفط تقليص الفوائض التي تحققها المالية العامة والحساب الخارجي منذ وقت طويل، لكن الإمارات لا تزال تحصد مردودا إيجابيا بفضل المكانة التي تتبوأها كملاذ آمن والاحتياطيات الوفيرة في ماليتها العامة وحسابها الخارجي والتي ساعدت على الحد من التداعيات السلبية لانخفاض أسعار النفط، وتباطؤ النمو العالمي، وتقلب الأوضاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وقد ظل النمو غير النفطي قويا بمعدل ٤,٨% في عام ٢٠١٤، مدفوعا بالنشاط في قطاع البناء، ولا سيما بفضل الإنفاق الرأسمالي في أبو ظبي والخدمات المرتكزة على قطاعي النقل والضيافة في دبي. وسجلت أسعار سوق العقارات انخفاضا طفيفا منذ منتصف عام ٢٠١٤. ومع انتقال الارتفاعات السابقة في الإيجارات بصورة تدريجية إلى أسعار المستهلكين، ارتفع التضخم إلى ٤,٣% على أساس التغير السنوي في مايو ٢٠١٥، وهو ما يعكس أيضا رفع تعريفات الكهرباء والمياه في أبو ظبي. كذلك انتعش الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، واستمر التحسن في مالية الكيانات المرتبطة بالحكومة.

وتشير التوقعات إلى حدوث بعض التراجع في آفاق الاقتصاد تأثراً بانخفاض أسعار النفط. فمن المتوقع أن تنخفض وتيرة النمو غير النفطي إلى ٣,٤% في عام ٢٠١٥، قبل أن ترتفع إلى ٤,٦% بحلول عام ٢٠٢٠، يدعمها تنفيذ المشروعات العملاقة واستثمارات القطاع الخاص في الفترة السابقة على معرض إكسبو ٢٠٢٠. ومن المرجح حدوث بعض التراجع في نمو الإنتاج النفطي نظرا لتخمة الأسواق بالمعروض العالمي. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم السنوي إلى ٣,٨% في عام ٢٠١٥. أما رصيد المالية العامة الكلي فمن المتوقع أن يتحول إلى رصيد سالب هذا العام للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، حيث يسجل عجزا قدره ٢,٩% من إجمالي الناتج المحلي، مع توقع العودة إلى تحقيق فوائض اعتبارا من عام ٢٠١٦. كذلك يُتوقع حدوث

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

انخفاض كبير في فائض الحساب الجاري ليصل إلى ٥% من إجمالي الناتج المحلي ثم يرتفع ببطء مع التعافي التدريجي المتوقع لأسعار النفط. ومن المتوقع أن يظل نمو الائتمان عاملاً داعماً للنشاط.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

عند اختتام مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع الإمارات العربية المتحدة، أعرب المديرون التنفيذيون عن تأييدهم لتقييم خبراء الصندوق على النحو التالي:

أدى انخفاض أسعار النفط إلى زيادة المخاطر على الاستقرار المالي-الكلّي. وبمساعدة السياسات الاقتصادية الرشيدة، والتقدم في تنويع الاقتصاد، ومكانة الإمارات كملاذ آمن، تم بناء احتياطات وقائية كبيرة في المالية العامة والحساب الخارجي وتعزيز صلابة الاقتصاد. كذلك يُتوقع أن يستمد النشاط دعماً على المدى المتوسط من خلال تنفيذ المشروعات العملاقة واستثمارات القطاع الخاص في الفترة السابقة على معرض إكسبو ٢٠٢٠. غير أن انخفاض أسعار النفط يواصل التأثير على فوائض المالية العامة والحساب الخارجي، ويمكن أن يؤدي حدوث ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الأمريكية في الفترة المقبلة إلى تضيق الأوضاع المالية. وقد تتفاقم هذه المخاطر مع ارتفاع التقلب في أسواق الأسهم، وزيادة القروض المتعثرة، وانخفاض السيولة في الجهاز المصرفي إذا قامت الحكومة والكيانات المرتبطة بها بسحب ودائعها المصرفية.

وينبغي أن يركز مزيج السياسات الاقتصادية الكلية على ضبط أوضاع المالية العامة بالتدريج، مع الحفاظ على سعر الصرف المربوط بالدولار وتخفيف القيود في إدارة السيولة إذا دعت الحاجة. وقد اعتمدت السلطات خطة ملائمة لضبط أوضاع المالية العامة، ومن شأنها تخفيض مواطن الضعف في المالية العامة وضمان العدالة بين الأجيال. وسيساعد ضبط أوضاع المالية العامة أيضاً على تقريب وضع الحساب الخارجي من المستوى المتوافق مع أساسيات الاقتصاد على المدى المتوسط. غير أن وتيرة الضبط ينبغي أن تراعي حجم الاحتياطات الوقائية المتوافرة في المالية العامة وتأثير الضبط على الاقتصاد ككل. وقد اعتمدت السلطات إطاراً ملائماً للسياسة النقدية يهدف إلى الحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار مع تعزيز إدارة السيولة وتعميق أسواق المال. وفي حالة السيناريو السلبي الذي يتضمن انخفاضاً في الودائع، يمكن تخفيف القيود في إدارة السيولة لدعم نمو الائتمان. وعند تمويل العجز الحكومي، ينبغي تجنب تشديد القيود في إدارة سيولة الجهاز المصرفي.

ويتطلب الضبط المالي ترشيد الإنفاق، ولكن جودة تخفيضات الإنفاق تمثل عاملاً حاسماً لتجنب التأثير على القدرة التنافسية وأفاق النمو على المدى الطويل. وينبغي الحفاظ على الاستثمارات الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني لدعم البنية التحتية، مع ضرورة التدرج في تنفيذ المشروعات العملاقة التي تضطلع بها الكيانات المرتبطة بالحكومة، تمشياً مع الطلب المتوقع. وينبغي السيطرة على نمو فاتورة الأجور في القطاع العام، مع تخفيض دعم الطاقة والتحويلات الرأسمالية وغيرها، والنظر في تعبئة مزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية باتخاذ تدابير ضريبية جديدة. ويتطلب تنفيذ سياسة المالية العامة مزيداً من التعزيز لعمليات الميزانية العامة السنوية، بما في ذلك إرساء نظم قوية لإدارة المالية

^٢ يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقاً لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المقدم دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

العامة، واستحداث وتفعيل أطر متوسطة الأجل للميزانية العامة. ومن الضروري مراعاة الإشراف الدقيق ومواصلة تعزيز الأطر القائمة لإدارة الديون.

ومن الخطوات الجديدة بالترحيب قيام مصرف الإمارات المركزي بوضع خطط لتقوية الإطار التنظيمي والرقابي في القطاع المصرفي، مع عدم السماح باستثناءات في مساءلة البنوك. ويتسم القطاع المصرفي بالصلابة وكفاية الاحتياطيات الوقائية من رأس المال والسيولة لمواجهة أي صدمات معاكسة. ويخطط المصرف المركزي للعمل بالتدرج على تطبيق معايير رأس المال والسيولة الواردة في اتفاقية بازل ٣ على مدار الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وإحكام الرقابة القائمة على مستوى المخاطر، وهي إجراءات تستحق الترحيب وينبغي تنفيذها في الوقت المقرر. ولما كان هيكل قطاع الشركات في الإمارات يتميز بوجود كيانات كبيرة مرتبطة بالحكومة ومجموعات شركات عائلية، فإن التزام البنوك بحدود تركيز القروض المحددة للكيانات المرتبطة بالحكومة والحكومات المحلية أمر محفوف بالتحديات وينبغي مراقبته، بما في ذلك المسارات الانتقالية المخططة للبنوك التي تتجاوز الحدود دون إعفاء. ومن شأن إقامة أسواق للدين المحلي أن تخفف الاعتماد على التمويل الخارجي والإقراض المصرفي، مما يساعد البنوك على الالتزام بحدود تركيز القروض. وعلى المدى المتوسط، ينبغي أن تنتظر السلطات في وضع أطر للتسوية، وآليات لتأمين الودائع. وينبغي أيضا مواصلة الجهود لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وينبغي أن تعمل السلطات على تقوية إطار السلامة الاحترازية الكلية، بالبناء على تنفيذها الناجح للتدابير المخصصة للقطاع العقاري. وتساعد سياسات السلامة الاحترازية الكلية، مثل الحد الأقصى لنسب القرض إلى القيمة (LTVs) في مجال الإقراض العقاري وحدود نسبة خدمة الدين إلى الدخل (DSTI)، على الحد من انكشاف الجهاز المصرفي انكشافا مفرطا للمخاطر النظامية. غير أنه ينبغي تقوية الإطار الحالي لسياسات السلامة الاحترازية الكلية تمشيا مع الممارسات الفضلى التي تتضمن على سبيل المثال النص رسميا في قانون المصرف المركزي على تفويض يتعلق بتحقيق الاستقرار المالي، وتشكيل لجنة للاستقرار المالي على مستوى المصرف المركزي، وإرساء علاقات التنسيق مع وزارة المالية والأجهزة المعنية الأخرى على قاعدة مؤسسية. ولتخفيف مواطن الضعف المالية-الكلية، من المهم مواصلة تقوية الميزانيات العمومية لدى الكيانات المرتبطة بالحكومة واعتماد أسلوب الإدارة النشطة لعمليات سداد أقساط الديون القادمة على هذه الكيانات، مع رفع أوزان المخاطر المخصصة للإقراض المصرفي الموجه لهذه الكيانات إذا دعت الحاجة.

وينبغي أن تهدف الإصلاحات الهيكلية إلى زيادة تنويع الاقتصاد والتعجيل بخلق وظائف للمواطنين بقيادة القطاع الخاص. ويمكن أن تتضمن هذه الإصلاحات زيادة الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين مناخ الأعمال في بعض المجالات، والتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتيسير سبل التمويل للمشروعات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة، وتوفير الحوافز الصحيحة لأنشطة ريادة الأعمال وخلق فرص العمل.

ويشجع خبراء الصندوق السلطات على استثمار التقدم الذي حدث مؤخرا في تحسين الإحصاءات. ويرحب خبراء الصندوق بالجهود المبذولة في تنفيذ مشروع مشترك بين الجهات المعنية لإعداد إحصاءات عن "وضع الاستثمار الدولي"، مما سيؤدي إلى سد فجوة إحصائية مهمة، بما في ذلك ما يتعلق بإعداد تقارير عن الأصول والديون الأجنبية. وسيكون من المهم المضي قدما في هذا المشروع وتوفير الموارد الكافية لتحسين جودة الإحصاءات الكلية لميزان المدفوعات. ومن الضروري أيضا إعداد إحصاءات أشمل للجوانب الديمغرافية وأسواق العمل، مع نشر بيانات كاملة عن ديون الكيانات المرتبطة بالحكومة في دبي.

الإمارات العربية المتحدة: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٢-٢٠٢٠

		تقديرات أولية								
		توقعات ٢٠١٢	توقعات ٢٠١٩	توقعات ٢٠١٨	توقعات ٢٠١٧	توقعات ٢٠١٦	توقعات ٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
الناتج والأسعار										
١٨٠,٩	١٦٨٥	١٥٨٣	١٤٨٧	١٤٠٢	١٢٩٧	١٤٦٧	١٤٢٢	١٣٧١	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدراهم الإماراتية)	
٤٩٣	٤٥٩	٤٣١	٤٠٥	٣٨٢	٣٥٣	٣٩٩	٣٨٧	٣٧٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	
٣,٨	٣,٦	٣,٥	٣,٣	٣,١	٣,٠	٤,٦	٤,٣	٧,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)	
٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٠	٤,٠	٢,٩	٧,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من الهيدروكربونات	
٤,٦	٤,٤	٤,١	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٤,٨	٥,٠	٧,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من غير الهيدروكربونات	
٣,٣	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٣,٠	٣,٨	٢,٣	١,١	٠,٧	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)	
(من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
الموارد العامة										
٣١,٠	٣٢,٠	٣٢,٢	٣١,٨	٣٢,١	٣٢,٦	٣٧,٨	٤١,٠	٤٠,١	الإيرادات	
١٦,٩	١٧,٥	١٧,٩	١٧,٩	١٧,٨	١٧,١	٢٤,٠	٢٨,٢	٢٨,٩	الهيدروكربونية	
١٤,١	١٤,٤	١٤,٣	١٣,٩	١٤,٢	١٥,٤	١٣,٨	١٢,٧	١١,٢	غير الهيدروكربونية	
٢٦,٠	٢٧,٤	٢٨,٨	٣٠,٣	٣١,٩	٣٥,٥	٣٢,٨	٣٠,٦	٢٩,٢	النفقات وصافي الإقراض	
٥,١	٤,٦	٣,٤	١,٥	٠,٢	٢,٩-	٥,٠	١٠,٤	١٠,٩	رصيد الموازنة	
٢٣,٤-	٢٥,٢-	٢٦,٨-	٢٨,٥-	٣٠,٢-	٣٤,٠-	٣٦,٧-	٣٥,٤-	٣٦,٢-	الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني المعدل ^١	
(التغير السنوي %)										
القطاع النقدي ^٢										
١٢,٦	١١,٧	١٠,٦	٩,٤	٨,٨	٧,٢	١١,٥	٣,٥	١,٦	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	
١٠,٩	١٠,٨	١٠,٦	٩,٨	١٠,٢	٦,٨	٨,٠	٢٢,٥	٤,٤	النقود بمعناها الواسع	
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
القطاع الخارجي										
٤٨٥	٤٤٥	٤١٤	٣٨٥	٣٦١	٣٣٩	٣٧١	٣٧٤	٣٦٠	صادرات السلع	
٩٥	٩٢	٨٨	٨٣	٧٨	٧٠	١١٢	١٢٩	١٢٦	النفط والغاز	
٣٦١	٣٢٨	٣٠٣	٢٨١	٢٦٣	٢٤٨	٢٤٠	٢٣٠	٢١٨	واردات السلع	
٣٣,٤	٣٠,٥	٢٨,٠	٢٥,٤	٢٢,٦	١٧,٦	٥٤,٦	٧١,٤	٧٩,٦	رصيد الحساب الجاري	
٦,٨	٦,٧	٦,٥	٦,٣	٥,٩	٥,٠	١٣,٧	١٨,٤	٢١,٣	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	
١١٨,٤	١٠٨,٥	٩٩,١	٩١,٢	٨٣,٧	٧٦,٨	٧٨,٥	٦٨,٢	٤٧,١	إجمالي الاحتياطيات الرسمية	
٥,١	٥,١	٥,١	٥,١	٥,٠	٤,٩	٥,٤	٤,٨	٣,٥	بشهور واردات السلع والخدمات في العام التالي ناقص إعادة التصدير	
....	٩٦,٨	٩٣,٧	٩٣,٥	أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (٢٠٠٠=١٠٠)	

المصادر: سلطات الإمارات العربية المتحدة؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ % من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. تستثنى منه تقديرات خبراء الصندوق لدخل استثمارات صندوق الثروة السيادية.

^٢ نتيجة للتغيرات التي طرأت على تصنيفات القطاع الاقتصادي في نماذج التقارير المصرفية أثناء عام ٢٠١٣، تحققت قراءات النسبة المئوية للتغيرات السنوية في الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنقود بمعناها الواسع لعام ٢٠١٣.